السياسة التي اتبعها موروفيتس في تحقيق اية مكاسب على صعيد حل المشكلات التي يتخبط فيها الاقتصاد الاسرائيلي، خصوصاً مشكلة التضخم المالي السريع. والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، ما هي اهم الاسباب التي ادت إلى هذا الفشل الذي اضطر موروفيتس، اخيراً، إلى تقديم استقالته كوزير للمالية؟

أهم هذه الاسباب، كما يلاحظ، التركيز على إلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الاستهلاكية الاساسية وللخدمات الضرورية، أو تخفيضه، وبالتالي التسبب في رفع اسعار هذه المنتجات والخدمات بشكل متواصل. لقد اعتمدت سياسة موروفيتس على تقليص الدعم بهدف امتصاص سيولة فائضة من الجمهور، وذلك من اجل تقليص الطلب لديه، أي خفض استهلاكه، ومن ثم تحميله العبء الكامل في شراء هذه المواد والخدمات بكلفتها الحقيقية. الا ان ما حدث، منذ بدء تطبيق هذه السياسة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، انما يثبت عدم ملاءمتها للواقع الإسرائيلي؛ وذلك بسبب نظام الربط الوثيق القائم بين الداخيل والغلاء، والذي يضمن تعويضاً شبه كامل للجمهور، بحيث تكون النتيجة ان الاموال التي توفرها الحكومة نتيجة الغاء الدعم، تعود وتدفعها كتعويض على الغلاء، وربما بقيمة اكبر. اضف إلى ذلك إن هذه الطريقة، أي طريقة الغاء الدعم من اجل تخفيف ضغوط التضخم المالي، تؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية في اسرائيل. فارتفاع اسعار المنتجات الاستهلاكية، كالمواد الغذائية والوقود والخدمات، والمواصلات العامة، يمسّ، اولاً، الطبقات الفقيرة التي تعتمد، في معيشتها، على اجر العمل اليومي أو على المساعدات الاجتماعية، وهي اذ لا تحصل على تعويض ملائم، فينخفض مستوى معيشتها اكثر فاكثر. كذلك فان هذا الغلاء يمس ايضاً الطبقات المتوسطة من عمال الانتاج وموظفي الخدمات الذين يحصلون على تعويض متأخر، بواسطة دفع علاوة غلاء المعيشة مرة كل ثلاثة شهور، بينما الاسعار ترتفع مرتين، وربما أكثر في الشهر الواحد. أما الطبقة المستفيدة من هذا الوضع، فهي الطبقة الغنية التي تحمل سندات الدين الحكومية المربوطة بجدول الغلاء وبقيمة الدولار، فهذه الطبقة تستغل معدلات التضخم السريعة لزيادة ارباحها بواسطة الاستثمارات المالية المربحة سواء في الاسهم أو في السندات. وخلاصة القول ان «الطريقة التي اتبعها [وزير المالية هوروفيتس]... لم تؤدِّ إلاّ إلى زيادة الغلاء، وإلى قفز سريع في معدلات التضخم، مما سبب تقويض الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي. اضف إلى ذلك، انه مقابل التنازل عن اية محاولة [اخرى] لخفض معدلات التضخم، دفع الاقتصاد الاسرائيلي ثمناً مضاعفاً مرتين أو ثلاث مرات؛ اذ ان امتصاص مئات ملايين الشيكلات*، بواسطة رفع اسعار المنتجات والخدمات، سيلزم الحكومة بدفع مبالغ كبيرة [كتعويض]... مما يسبب زيادة نفقات الوزارات الاجتماعية والاقتصادية، ويلزم بادخال تعديلات إضافية على الميزانية العامة، ويمنع تنفيذ أي اقتطاع منها»[١٩].

---

* الشيكل، هو العملة الاسرائيلية الجديدة التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٠، على اساس ان قيمته تساوي عشر ليرات اسرائيلية؛ والليرة هي وحدة العملة التي كانت متبعة في اسرائيل حتى ذلك التاريخ.